أوراق البدائل

رؤية سياسية للإصلاح الأمني

أ. رابحة سيف علام

باحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أوراق البدائل

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
3 ش الشيخ المراغي العجوزة شقة 93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

تعريف بالكاتب:

- باحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، وعضو الفريق البحثي لمنتدى البدائل العربي.
- طالبة ماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة بعنوان: "**الأزمة الرئاسية اللبنانية 2004-2009**".
- حاصلة على بكالوريوس في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القسم الفرنسي.
- الملفات البحثية: الحركات الإسلامية، التحول الديمقراطي في العالم العربي، منطقة المشرق العربي.

ملخص الورقة:

لا شك أن أحد أهم أسباب قيام ثورة 25 يناير هو التعسف الشديد لجهاز الشرطة في عهد النظام السابق بحق المواطنين، والانتهاك الصارخ لحقوقهم الإنسانية والشخصية وقمع الحريات، وعليه يصبح إصلاح جهاز الشرطة شرطا أساسيا من شروط نجاح الثورة في تحقيق أهدافها، وإن كان من الأهداف الآجلة التي تتطلب وقتا طويلا حتى يتحقق ثم يترسخ. ورغم هذا فإن رحلة "الألف الميل" لإصلاح الشرطة كي تتوافق مع احترام حقوق الإنسان وكفاءة الخدمة المدنية، لابد أن تبدأ فورا، مضافا إليها عبء ثقيل، ولكنه يعد الهدف الأساس للشرطة، وهو عودة الأمن إلى الشارع المصري. ومن هذا المنطلق، تطرح هذه الورقة رؤية مختصرة لإصلاح جهاز الشرطة وفق أربعة محاور: هي صياغة عقيدة جديدة، وحسن إعداد العنصر البشري، وصياغة سياسات جديدة، وأخيرا خلق آليات للرقابة لضمان حسن الأداء.

قائمة المحتويات

أولا: صياغة عقيدة جديدة 3
ثانيا:العنصر البشري 4
مقترحات لتطوير كلية الشرطة 7
ثالثا: صياغة سياسات جديدة 7
اقتراحات لمحاسبة المسئولين السابقين في المؤسسة الأمنية: 9
رابعا: صياغة آليات للرقابة: 10

هذه السلسلة "أوراق البدائل" هي أوراق تحليل سياسي أو تقديم توصيات سياسية و هي نتاج لعمل كاتبها والمناقشات التي تجري حولها خلال ورش عمل ينظمها المنتدى.
ويتم إصدار هذه الورقة بالتعاون مع مؤسسة "فردريش إيبرت"

أولا: صياغة عقيدة جديدة

كانت عقيدة الشرطة في ظل النظام السابق كبقية مشروعاته وبرامجه الحكومية، تعاني من ازدواجية شديدة، حيث كانت ترفع شعارات ومبادئ براقة ولا تلتزم بها. ولكن قبل معالجة جبر الهوة بين الشعار والتطبيق العملي من خلال الرقابة الحازمة، فلابد أن يتم وضع عقيدة جديدة تناسب المرحلة التاريخية الراهنة وتعبر عنها، ولذا نقترح:

- القطيعة العقائدية مع المرحلة الماضية وتأسيس عقيدة جديدة للشرطة تقوم على مفهوم الخدمة العامة للمواطنين على أن تعكس هذه العقيدة ذهنية جديدة ترتبط باللحظة التاريخية الحالية وتعترف بأخطاء الشرطة في المرحلة السابقة وتُعلي من ثقافة حماية حقوق الإنسان.
- إعطاء الأولوية لمفهوم الأمن الإنساني المنصب على حماية أرواح البشر كآدميين، مستحقين للحماية وليس فقط حماية أمن الدولة ذات السيادة
- ترسيخ مبدأ أن الشرطة هي جهاز لحفظ الأمن الداخلي للدولة وليست أداة بيد الحكومة أو الحزب الحاكم لإدارة خصوماته مع الأحزاب المعارضة الأخرى، وبالتالي فالشرطة لابد أن تكون ككل أجهزة الدولة الأخرى بمنأى عن التوظيف السياسي لمختلف الأحزاب.
- إقامة حملة علاقات عامة متزامنة مع تغيير عقيدة الشرطة تشمل (إعلانات- مقالات في الصحف- ظهورا إعلاميا) ، توضح مبادئ العقيدة الجديدة للجمهور مع الاعتراف الكامل بإجراء حملة مراجعات شاملة للممارسات الخاطئة السابقة.
- إعادة النظر في المناهج الدراسية لكلية الشرطة بما يتناسب مع العقيدة الجديدة، والتركيز على إبراز المكتسبات الديمقراطية للثورة كمكتسبات للمجتمع بأكمله، وفي القلب منه جهاز الشرطة، حيث أسهمت الثورة ولا تزال تسهم في كشف المفسدين داخل هذا الجهاز بما يعطي الفرصة للعناصر الشريفة والمجتهدة للترقي وإثبات الذات في مناخ صحي للعمل.

- إقامة تدريبات مكثفة لأجهزة الشرطة في كافة المحافظات يخضع لها كبار وصغار الضباط والأمناء والأفراد، لشرح العقيدة الجديدة للشرطة وتطبيقاتها وآليات الرقابة عليها، ويراعى أن تتم صياغة هذه البرامج التدريبية طبقا للمستوى الوظيفي للضباط والأمناء والأفراد، مع الاهتمام بإجراء اختبارات للجميع من أجل الكشف عن مدى استيعابهم للعقيدة الجديدة وربط تحسين الأجور بنتائج هذه الاختبارات.

- كما حدث في التشيك، ربما كان من المفيد أيضا نقل الشئون المدنية (إصدار البطاقات الشخصية- جوازات السفر- شهادات الميلاد والوفاة وغيرها) من وزارة الداخلية إلى الإدارة المدنية، وذلك تخفيفا للضغط عن الوزارة.

- من المهم الإشارة إلى أنه في الدول الديمقراطية، تتبع الشرطة أيضا وزارة الداخلية، ولكن لوزير الداخلية صلاحيات التدخل في عملها من الناحية: المفاهيمية والمالية والتنظيمية فقط؛ أما عمل الشرطة نفسه فهو مبني على القانون وسيادته فقط.

ثانيا:العنصر البشري

من أهم أسباب انهيار أداء جهاز الشرطة في مصر يوم 28 يناير 2011 بخلاف الدفع به في معركة خاسرة مع الشعب بأكمله، هو الإنهاك الشديد الذي تعرضت له كافة تشكيلات الشرطة، وفي مقدمتها الأمن المركزي بسبب الاستنفار الحاشد لمدة أربعة أيام متواصلة مع انطلاق مظاهرات 25 يناير. وكان من الطريف أن تنتشر الأحاديث الجانبية بين الضباط والأفراد من جهة والمتظاهرين من جهة أخرى عن حجم الإنهاك الذي يتعرض له رجال الشرطة بسبب المظاهرات، فانتشرت مقولة "نحن لم ننم منذ أربعة أيام". ومن هنا يجب إبداء الحرص اللازم على توفير ظروف ملائمة لرجال الشرطة كي يؤدوا واجبهم في خدمة أمن الوطن على أكمل وجه، ومنها:

- رفع أجور الضباط والأمناء والجنود بناء على نظام الكادر وفق حوافز تدريجية تكون مرتبطة باجتياز اختبارات تعكس مدى تعمّق العقيدة الجديدة في إدراكهم والتطوير المتواصل لقدراتهم ومهاراتهم.

- الحرص على تحسين ظروف العمل والرعاية الصحية ونظام الإجازات.

- تحديد ساعات العمل بشكل دقيق واحتساب أجر إضافي في حال الاضطرار للعمل الإضافي.

- تخفيف ضغوط العمل عن كاهل الضباط والأفراد بتجنيد عناصر جديدة يتم استيعابها وفقا لمبادئ العقيدة الجديدة.

- الاهتمام برفع كفاءة وتعليم وتدريب أمناء الشرطة بالتوازي مع رفع أجورهم، كي لا يضطلع بغالبية العمل الشرطي على الأرض أصحاب الثقافة والتعليم المتدني فيهبطون بمستوى الخدمة الأمنية بدلا من الارتفاع بها.

- توسيع القبول بكلية الشرطة بما يراعي التوزيع الجغرافي لكافة أبناء الجمهورية، مع مراعاة شروط الكفاءة والولاء للوطن، مما يتيح بالتالي للضباط الخدمة في محافظاتهم بعد انقضاء فترة مؤقتة للخدمة الدوارة بين المحافظات (من 5 إلى 7 سنوات مثلا) وذلك لضمان الاستقرار الأسري والنفسي للضباط فيؤدون واجبهم على أكمل وجه.

- فتح الباب لقبول دارسي الحقوق بجهاز الشرطة بعد انطباق الشروط اللازمة عليهم وخضوعهم لبرنامج تدريبي للعلوم الشرطية والبحث الجنائي وعقيدة الشرطة الجديدة، الأمر الذي سينعكس على رفع أعداد الضباط وحسن استيعابهم لمرتكزات العقيدة الجديدة نظرا لخلفيتهم الحقوقية، على أن يسنّ قانون جديد يكون بمقتضاه الالتحاق بكليات الشرطة بشهادة ليسانس الحقوق وليس الثانوية العامة توفيرًا للنفقات[1].

- ليس للضباط نقابة أو قناة شرعية خارج الهيراركية الرسمية لإبداء آرائهم في تطوير عملهم وتحسين ظروفه أو اختيار أساليب العمل، فمن الضروري أن يبدوا آراءهم في أساليب العمل في فترة ما قبل اتخاذ القرار أو تقييم تطبيقه بعد صدوره بما يضمن حسن أداء العمل وولاءهم للمهنة باعتبارهم شركاء فيها، ويتحملون بشكل مباشر تداعيات تنفيذها، وذلك لأن ممارسة الضباط لحرية الاختيار سيجعلهم يستشعرون قيمة الحرية التي اكتسبتها مصر مؤخرا ويكونون أحرص بكل تأكيد على صونها والدفاع عنها، فالقمع ضدهم في

العمل يولّد لديهم رغبة في القمع ضد المواطنين، وقد تم البدء بالفعل في تنفيذ هذه الخطوة من خلال تكوين الائتلاف العام لضباط الشرطة ليكون نواة لعمل نقابي من خلال نوادي الشرطة على غرار نوادي القضاة، وقد أطلق الائتلاف صفحة له على الفايسبوك[2] كمبادرة لتعزيز الحوار وتبادل الخبرات حول إصلاح أداء المؤسسة الأمنية بين الضباط فيما بينهم وبينهم وبين جموع المواطنين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، وكان للائتلاف خطوة إيجابية نحو تعزيز الثقة مع المواطنين عندما تبرع أعضاؤه بمكافأة الاستفتاء لصندوق دعم البورصة المصرية وأسر الشهداء[3].

- ضرورة توفير خدمة طبية نفسية لكافة ضباط وأفراد الشرطة تساعدهم على التوازن النفسي، خاصة أن منهم من فقد زميلا له أثناء تأدية عمله أو تسبب في القتل أو الإيذاء الجسدي للمواطنين الأبرياء (أو حتى المشتبه بهم) ، وفق السياسة الخاطئة للنظام السابق، ولذا فمن الضروري تشجيعهم للجوء للمساعدة النفسية دون حرج لضمان أدائهم لعملهم بشكل أفضل على المدى الطويل.

- مسألة توفير ظروف العمل النفسية والبدنية الملائمة لرجل الشرطة، أو توفير الحماية له غاية في الأهمية للحصول على جهاز شرطة كفؤ. ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أنه تم تأسيس جمعية "نفسانيين من أجل الثورة" بنقابة الأطباء منذ فترة قصيرة، وهي تهدف إلى تقديم الدعم النفسي لجهاز الشرطة، وربما كان من المهم دعم التشبيك بين هذه الجمعية وبين جهاز الشرطة.

- من المهم أيضا الاستماع إلى مقترحات الضباط ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة حول مقترحاتهم لتطوير الأداء في وزارة الداخلية.

مقترحات لتطوير كلية الشرطة

هناك الكثير من المقترحات لتطوير كلية الشرطة، ومنها:

1. وقف التوريث أو المحسوبية في القبول بكلية الشرطة.
2. إدماج بعض المقررات ذات الصلة بعلم النفس وبحقوق الإنسان في المناهج الدراسية لكلية الشرطة، إضافة إلى أساليب البحث الجنائي المتقدم.
3. لابد من أن تكون المناهج الدراسية في كلية الشرطة مناهج دراسية مدنية.
4. رفع معايير القبول بكلية الشرطة.
5. وربما كان من المهم هنا الاستفادة أيضا بالتجربة التشيكية، حيث يعمل في جهاز الشرطة خريجو كلية الشرطة وخريجو كليات الحقوق على حد سواء.
6. ومن المهم عدم قبول دفعة جديدة بكلية الشرطة هذا العام، والاكتفاء بإعادة تأهيل وتدريب الخريجين الجدد من الكلية لكي يصبحوا ضباطا جيدين، وذلك لحين تغيير الصورة الذهنية الموجودة عن ضباط الشرطة.

ثالثا: صياغة سياسات جديدة

- إعادة الاعتبار لأساليب البحث الجنائي المتطور بدلا من الاعتماد على استنطاق الشهود باستخدام العنف، وضرورة توخي الإجراءات المشروعة في الضبط والإحضار والتحقيق وصياغة القضايا بما لا يتخطى معايير حقوق الإنسان.

- الحرص على رسم خطط دورية للوزارة تكون معلنة بالقدر الذي لا يؤثر على أداء العمل لإشراك الجماهير في حماية أمن الوطن ومكافحة الجريمة، فالتعاون الطوعي للمواطنين مع الوزارة لا يكون إلا بإشراكهم بهدف محدد يتقاطع بشكل مباشر مع هدف بناء الوطن المرتقب في المرحلة القادمة إن شاء الله. ويمكن في هذا الصدد إحياء تجربة اللجان الشعبية بشكل مؤسسي بحيث يتم جمع الشباب المتطوع من كل

منطقة وتدريبهم على كيفية التصرف السريع لمواجهة الأخطار لحين قدوم الشرطة مثل التصدي للحرائق أو الاشتباكات أو تهديدات الخارجين على القانون.

- تكوين مركز أبحاث داخل الوزارة وليكن من أوائل الدفعات الخمس عشرة الأخيرة (لأهمية عنصر الشباب) ممن يجيدون اللغات الأجنبية للتعرف على الأساليب الشرطية الحديثة المتبعة في الدول الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان، ويضطلع هذا المركز بصياغة خطط الوزارة وإعداد البرامج التدريبية اللازمة للضباط بشكل دوري من أجل رفع كفاءاتهم، ولابد من تشجيع شباب الضباط على إرسال مقترحات لتطوير عملهم إلى هذا المركز من واقع ملامستهم للعمل اليومي على الأرض، على أن يكون هذا المركز مسئولا عن اقتراح خطط العمل الدورية مع مراعاة مطابقتها لمبادئ حقوق الإنسان.

- تشجيع الضباط على الثقافة العامة والاطلاع على التجارب الشرطية في الدول الديمقراطية أو الثقافة العامة إزاء أوضاع مصر في كافة المجالات، كي لا يكون الضابط منغلقا على التقارير التي ترفع إليه فقط أو أسيرا لمصدر واحد من المعلومات.

- خلق نظام جديد للحوافز والمكافآت غير مرتبط بعدد القضايا المسجلة، بل بإتاحة حوافز لمن يُسهم في توجيه وإعادة تأهيل المشتبه بهم لممارسة الأعمال الشرعية، الأمر الذي يفترض إقامة شراكة مع جمعيات المجتمع المدني الناشطة في إعادة التأهيل، فمكافحة الجريمة لا تقتصر على التحرك بعد وقوعها، بل الوقاية منها وتحييد المشتبه بهم عبر إعادة تأهيلهم وإخراجهم من الظروف التي تساعدهم على ارتكاب الجرائم.

- إنشاء جهاز للشرطة القضائية يأتمر من المجلس الأعلى للقضاء مباشرة ويتولى تأمين المحاكم وحماية القضاة الذين ينظرون قضايا حساسة، فضلا عن الإشراف على السجون وفقا لمعايير حقوق الإنسان.

- إعادة هيكلة مادية ومعنوية للسجون المصرية وإعادة النظر في نظام التعامل مع نزلاء السجون. مع الحرص على إتاحة قنوات للتوعية المجتمعية المتواصلة للنزلاء ليكونوا شركاء في مناخ الحرية والديمقراطية المستجد في مصر بما يعطيهم شعورا بالمسئولية المجتمعية رغم وجودهم خلف الأسوار.

- التنسيق الوثيق بين إدارات السجون ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الإنسان وتأهيل السجناء بما يضمن إخضاعهم لتأهيل وإصلاح حقيقي يجعلهم مواطنين أسوياء مندمجين في النسيج المجتمعي البناء.

- تطوير شامل لشرطة النجدة ومدها بالكفاءات البشرية القادرة على التعامل مع المتصلين من المواطنين المذعورين إزاء طارئ ما دون استخفاف أو إبطاء.

- الاهتمام بإعادة هيكلة جهاز الأمن الوطني وصياغة خطط العمل به لتكون مقتصرة على تعقب شبكات العنف والإرهاب والتجسس. وعليه فيراعى في تشكيله وعمله التأكد من تعميق العقيدة الجديدة من حيث استبعاد وظيفة الأمن السياسي للحزب الحاكم بما يضمن عدم الزج به في الخصومات السياسية بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة، ومن ثم لابد أن تقتصر عمليات التصنت على تعقب الإرهاب والتجسس وتكون متصلة بقضايا محددة بناء على إذن من النيابة يتضمن توقيت بدءها والانتهاء منها قبل الإحالة للقضاء.

- في إطار التوجه نحو اللامركزية والحكم المحلي، لابد من بحث إمكانية استحداث شرطة محلية تتولى حراسة المنشآت ومهام الأمن وتسيير المرور من أبناء المحافظة المنضوين في السلك الشرطي وفق المعايير الوطنية الموحدة. وذلك مع الاحتفاظ بسلطة الشرطة المركزية فيما يتعلق بالبحث الجنائي وغيرها من الأمور التي تتطلب إمكانيات وموارد كبيرة.

اقتراحات لمحاسبة المسئولين السابقين في المؤسسة الأمنية:

بخصوص محاسبة المسئولين السابقين في أمن الدولة أو في جهاز الشرطة ككل، من المقترح الآتي:

1. الحرص على عدم تولية أي من رجال الشرطة في النظام السابق (خاصة من أمن الدولة) مناصب قيادية في النظام الجديد، وعلى الرغم من صعوبة هذه الخطوة إلا أنها جيدة.
2. من الصعب بدء التحقيقات الآن في ملفات التعذيب والاختفاء وانتهاكات حقوق الإنسان فيما قبل الثورة، ولكن ربما كان من الأفضل ضم التحقيق فيه إلى مهام المجلس القومي لحقوق الإنسان، وتأجيله إلى حين

إدماج عناصر جديدة في الشرطة من خلفيات مختلفة عن العناصر الموجودة حاليا (ربما بعد إعداد عدد من الضباط من خريجي كلية الحقوق على سبيل المثال).

ومن المهم محاولة استلهام تجربة إصلاح القوات المسلحة المصرية بعد هزيمة 1967 أثناء إصلاح جهاز الشرطة الآن، وذلك بـــــ :

1. استخدام التقنيات والوسائل الجديدة في البحث الجنائي.
2. استخدام الكفاءات من الرتب المتوسطة في مناصب قيادية لكي تتولى عملية الإصلاح والتغيير في الشرطة.
3. زيادة تفاعل الأمن مع المواطنين في الحدود التي لا تخل بالأمن.
4. تحقيق العدل والكرامة الإنسانية في الجرائم الصغرى.
5. العمل على الاستراتيجية الإعلامية للوزارة لإعادة بناء الثقة مع المواطنين للقضاء على عدم الثقة الموجود بين وزارة الداخلية والمواطن.

رابعا: صياغة آليات للرقابة:

تتنوع وسائل الرقابة على أداء أجهزة الشرطة في الدول الديمقراطية حول العالم، وعادة ما تتعدد الجهات التي تعمل على رقابة أداء الشرطة لضمان فعاليتها وعدم تأثرها بأي معوق محتمل. وتختلف تقاليد الرقابة بين الدول الديمقراطية المستقرة وتلك التي شهدت تحولا حديثا نحو الديمقراطية، حيث تنحو هذه الأخيرة نحو إعلاء قيمة الأمن على حساب احترام حقوق الإنسان، خاصة إذا كانت قد مرت بمرحلة عدم استقرار وانعدام للأمن. ولكن في كل الأحوال، تعتبر عملية مراقبة أداء الشرطة مهمة أبدية في كل الدول الديمقراطية حتى تلك التي عرفت تاريخا طويلا في الممارسة الديمقراطية، ذلك أن العنصر البشري لابد له أن ينحرف أيا كان موقعه، ويحتاج باستمرار لتقويم ومحاسبة، كما أن أنظمة الرقابة في الدولة الواحدة تتطور مع الزمن نظرا لظهور متطلبات جديدة لحماية حقوق المواطنين كل يوم.

وتنقسم آليات المراقبة بين رقابة سياسية سواء تشريعية أو تنفيذية، ورقابة قانونية وقضائية، ورقابة مهنية من داخل مؤسسة الشرطة نفسها، ورقابة مجتمعية وإعلامية:

- **الرقابة السياسية**

تنطوي على آليات للرقابة على العمل المهني لجهاز الشرطة من حيث احترام القانون وحقوق الإنسان وحسن أدائه للخدمة العامة دون الزج به في المساومات السياسية بين الأحزاب، وهذا النوع من الرقابة قد يكون عبر ديوان للمظالم يكون ملحقا بالبرلمان أو بالسلطة التنفيذية، يتولي تلقى شكاوى المواطنين والتحقيق فيها وجمع الأدلة حولها ثم تقديمها للبرلمان من أجل المساءلة السياسية لوزارة الداخلية بشأنها. ومن الدول من يمارس هذه الرقابة على المستوى المركزي أو الوطني عبر البرلمان، مثل السويد أو الحكومة مثل بولندا، ومنها من يمارسه على المستوى المحلي مثل هولندا على سبيل المثال[4]، كما أن هذه اللجنة أو المؤسسة قد تكون مسئولة عن رقابة كفاءة مؤسسات الدول ككل أو أداء الشرطة فقط، ومنها ما يتعلق بالرقابة على الأداء المهني فيما يتصل بحقوق المواطنين فقط، ومنها ما يتصل بالرقابة على استخدام الموارد الاقتصادية للجهاز المستهدف بالرقابة، وربما يكون الأفضل لحالة مصر هو تفعيل عمل المجلس القومي لحقوق الإنسان في هذا الإطار بحيث يتم تشكيله من شخصيات متخصصة غير حزبية من خارج البرلمان عبر اقتراح الحكومة وتصويت مجلس الشعب مثلا. فنكون بذلك قد زاوجنا بين الرقابة التنفيذية والتشريعية بما يضمن التنسيق بين متطلبات الرقابة في الواقع واقتراح تشريعات لتحقيق رقابة أوثق فيما بعد. ويفضل أن يكون للمجلس سلطة إطلاق لجان تحقيق وتقصي حقائق تجمع الأدلة وتستدعي الشهود ومن ثم تقدم ملفات قضايا متكاملة للقضاء، ثم تقترح ما يلزم من تشريعات لتلافي أي انتهاك محتمل في المستقبل.

- **الرقابة القانونية**

وتتضمن رفع دعاوى أمام المحاكم الإدارية أو المحاكم الأخرى الخاضعة للقانونين الجنائي والمدني، ولابد بالطبع من ربط الرقابة السياسية بالقانونية بحيث يصبح من حق المجلس القومي لحقوق الإنسان مثلا تحريك

مثل هذه الدعاوى، ومن جهة أخرى تتعزز الرقابة القضائية عندما يدقق القضاء عند نظر القضايا المختلفة في إجراءات التحقيق للتأكد من عدم انتهاك حقوق الإنسان أثناء التحقيق بحيث يصرف القضاة النظر عن القضايا التي يثبت أن الشرطة قد انتهكت القوانين أثناء إعدادها[5].

- **الرقابة المجتمعية والإعلامية**

تتميز الرقابة المجتمعية والإعلامية بانتشار وتشعب واسعين يساعدان على ضبط وتتبع أي انحراف في عمل رجال الشرطة، ورغم أن سلطتها تقتصر على صياغة تقارير تفضح الممارسة غير المنضبطة لسلطة رجال الشرطة والإعلان عنها، فإن ذلك يساهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان ويشين كل من ينتهكها، ومن ثم يساعد هذا النوع من الرقابة كلا من الرقابة السياسية والقانونية على تعزيز عملهما بل ربما يضغط عليهما أيضا من أجل تحسين هذا العمل.

- **الرقابة المهنية**

لا تكفي الرقابة الصادرة من خارج أجهزة الشرطة، بل يجب أن تلتزم هذه المؤسسة معايير وقواعد واضحة يترتب على مخالفتها أو التقصير في تطبيقها جزاءات داخلية وصولا إلي الإحالة إلى القضاء، كما لابد أن تهتم أيضا بالتحقيق في قصص النجاح لتعميمها ومكافأة الضالعين فيها ماديا وأدبيا بما يرفع من معنويات الضباط المخلصين في عملهم. وفي هذا الصدد لابد أن تتولى إدارة داخلية (الإدارة العامة للتفتيش والرقابة كما في مصر مثلا) الرقابة الوثيقة على عمل رجال الشرطة. من هنا يجب أن يكون تشكيل هذه الإدارة من ضباط متمرسين وموثوق في نزاهتهم ويمكن الاستعانة أيضا ببعض الخبرات القانونية أو الحقوقية من خارج السلك الشرطي، ومن المفترض أن تتولى هذه الإدارة التحقيق في أي انحراف في العمل، سواء بناء على شكوى من المواطنين أو من الضباط أنفسهم مع توفير كامل الحماية القانونية للضباط الذين يتقدمون بشكاوى لفضح الزملاء أو رؤساء العمل المنحرفين، كي لا يتضرروا من جراء هذه الشكوى، ولابد أن يكون لهذه الإدارة

العاملة في التفتيش سلطة اقتراح أنظمة جديدة سواء للرقابية الداخلية أو الضبط المؤسسي في العمل أو مـــثلا البرامج التدريبية التي تساهم في تطوير أداء الضباط وتقلل من احتمالات التقصير أو الانحراف.

- من الضروري مراقبة أداء جهاز الشرطة بواسطة هيئة تابعة للبرلمان أو للقضـــاء ولـــيس للســـلطة التنفيذية.
- من المهم عمل لجنة موثوق بها لفرز ملفات أمن الدولة، ودشت (التخلص من) الملفات غير المهمة، وحفظ الملفات المهمة، والتي سيتم المحاسبة على أساسها.

وختاما لابد أن تتضافر جهود الرقابة بأنواعها المختلفة من أجل حماية حقوق المواطنين، فالأمر لا يتحقق بين ليلة وضحاها، بل هو عملية تكاد تكون أبدية لضبط الانحرافات ومحاسبة المتورطين.

المراجع:

[1] محمود قطري، إعادة هيكلة الشرطة المصرية، في الدستور الأصلي، 16-2-2011، http://www.dostor.org/opinion/11/february/16/36391

[2] http://www.facebook.com/#!/shortagroup?sk=info

[3] الشروق، 24-3-2011، http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=415550

[4] "المراقبة الديمقراطية لأجهزة الشرطة"،المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2008، ص ص 13-16

[5] "المراقبة الديمقراطية لأجهزة الشرطة"، مرجع سابق، ص ص 23-24